

مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة: نتائج مشجعة لعام 2022

يشير تقرير "عدم المساواة في العالم" إلى أن:

1. أغنى 10% من سكان العالم يملكون 52% من إجمالي الدخل العالمي، في حين يملك أفقر 50% من سكان العالم 8% فقط.

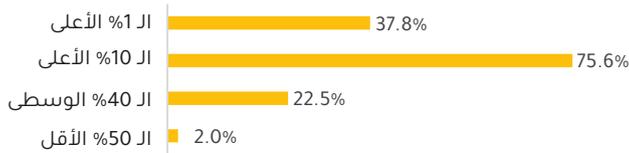
2. تمتلك شريحة الـ 10% الأغنى من سكان العالم 76% من إجمالي الثروة العالمية، في حين يمتلك النصف الأفقر من سكان العالم، 2% من إجمالي الثروة العالمية فقط.

يهدف هذا الإيجاز الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني، إلى تسليط الضوء على حالة عدم المساواة في العالم، وأداء الأردن في مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة، بالنظر إلى تقريرين تم إصدارهما خلال العام 2022:

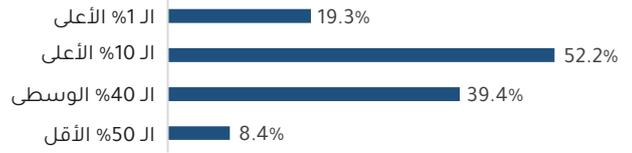
1. تقرير "عدم المساواة في العالم" الصادر عن مختبر عدم المساواة العالمي.

2. تقرير "مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة" الصادر عن منظمة أوكسفام بالشراكة مع منظمة تمويل التنمية الدولية.

عدم المساواة العالمية في الثروة / 2021



عدم المساواة العالمية في الدخل / 2021



المصدر: مختبر اللامساواة العالمي

كما يصنف تقرير "مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة" لعام 2022، أداء 161 حكومة حول مدى اتخاذها للإجراءات اللازمة للحد من عدم المساواة. وفي هذا السياق، يعتمد المؤشر الكلي على ثلاث ركائز، هي: الإنفاق على الخدمات العامة (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)، والتصاعد الضريبي، وحقوق العمال والأجور. كما تحتوي كل ركيزة من هذه الركائز الثلاث على مجموعة مؤشرات فرعية تعكس مدى التزام الحكومات بوضع السياسات اللازمة للحد من عدم المساواة، ومدى تنفيذ التزاماتها، وأثر ذلك على الحد من عدم المساواة.

ترتيب الأردن في مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة وركائزه الثلاث

المرتبة 2020 من بين 158 دولة	المرتبة 2022 من بين 161 دولة	المؤشر الكلي
66	54	المؤشر الكلي
64	36	حقوق العمل والأجور
70	65	التصاعد الضريبي
80	99	الإنفاق على الخدمات العامة

المصدر: منظمة أوكسفام

1. تحسّن ترتيب الأردن في المؤشر الكلي، إذ ارتفع ترتيبه من 66 / 158 على مستوى العالم في عام 2020، ليلج 54 / 161 في عام 2022.

2. حقق الأردن تحسّناً ملحوظاً في ركيزتي التصاعد الضريبي، وحقوق العمل والأجور. ورغم ذلك، تراجع أداء الأردن في ركيزة الخدمات العامة من المرتبة 80 / 158 في عام 2020 إلى المرتبة 99 / 161 في عام 2022.

بايجاز، اقتصادات الدول التي تعاني من عدم المساواة، هي اقتصادات غير مستقرة، ومتدنية الإنتاجية أيضاً. وعليه، لا بد من العمل على تحسين السياسات المتعلقة بالإنفاق على الخدمات العامة، والتصاعد الضريبي، وحقوق العمل والأجور. وبعبارة أكثر تحديداً، على صانعي السياسات في الأردن زيادة الإنفاق النوعي الفعال في الكفاءة على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن "رؤية التحديث الاقتصادي" التي استهدفت 8 محركات و35 قطاعاً للتحديث، قد أكدت أهمية تحديث قطاعي التعليم والصحة اللذين يشكلان القاعدة الأساسية للحد من عدم المساواة. لذا، فإن تنفيذ مبادرات هذين القطاعين بالشكل المنشود، سيساهم في خفض مستوى عدم مساواة في الأردن.